

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/708
26 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

MI FIDPAR

DEC 18 1991



UNION

الدورة السادسة والأربعون

البنود ١٩ و ٢٢ و ٢٧ و ٤٢ و ٤٥

و ٤٦ و ٤٧ و ٦٠ (ج) و (هـ) و ٦٦

و ٦٨ و ٦٩ و ٧٩ و ٨٨ و ٩٤ و ٩٥

و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ —

جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي

الدولي من أجل التنمية

مسألة قبرص

آثار العدوان العراقي واحتلاله المستمر للكويت

في انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة

تخفيض الميزانيات العسكرية

نزع السلاح العام الكامل : تنفيذ قرارات الجمعية العامة

في ميدان نزع السلاح

الملة بين نزع السلاح والتنمية

مسألة انتاركتيكا

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

توفير الامن والحماية للدول الصغرى

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية
الحاضرة والمقبلة

تنمية الموارد البشرية

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

المخدرات

مسائل حقوق الإنسان

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها
التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة في الاقاليم الواقعة تحت
السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى
القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز
العنصري في الجنوب الافريقي

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي
للجنوب الأفريقي

رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص البيان الصادر عن الكومنولث في هراري في أعقاب
اجتماع رؤساء حكومات بلدان الكومنولث المعقود في هراري في الفترة من ١٦ إلى
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (انظر المرفق) .

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية
من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٩ و ٢٢ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧
و ٦٠ (ج) و (هـ) و ٦٦ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٩ و ٨٨ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ من
جدول الأعمال .

(توقيع) سمبا راشي س. مومبينغيفوي
السفير
الممثل الدائم

المرفق

البيان الصادر عن الكومنولث في هراري

- ١ - يؤكد رؤساء حكومات بلدان الكومنولث ، المجتمعون في هراري ، مجددا شقتهم في الكومنولث بوصفه رابطة طوعية لدول مستقلة ذات سيادة كل منها مسؤولة عن سياساتها الخاصة وتتشاور وتتعاون لمصالح شعوبها ولتعزيز التفاهم الدولي والسلم العالمي .
 - ٢ - ويضم أعضاء الكومنولث أناسا من أجناس وأصول مختلفة جدا ويمرون بكل مراحل التنمية الاقتصادية ويتألفون من مجموعة متنوعة وغنية من الثقافات والتقاليد والمؤسسات .
 - ٣ - وتتمثل القوة المميزة للكومنولث في المزيج المتنوع لأعضائه بتراشهم المشترك من اللغة والثقافة وحكم القانون . وأسلوب الكومنولث هو التماس التوافق في الآراء من خلال التشاور وتقاسم الخبرات . والكومنولث في موقف فريد مما يجعله يمثل نموذجا وحافزا لأشكال جديدة من المداقة والتعاون مع الجميع انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة .
 - ٤ - ويشاطر أعضاؤه أيضا الالتزام بمبادئ أساسية معينة . وهذه المبادئ مبينة في إعلان مبادئ الكومنولث التي وافق عليها من سبقونا في اجتماعهم المعقود في سنغافورة في عام ١٩٧١ . وقد صمدت هذه المبادئ لاختبار الزمن ونؤكد من جديد التزامنا التمسك والمستمر بها اليوم . وإن هذا الالتزام لا يقل بصفة خاصة اليوم عما كان عليه منذ ٣٠ سنة مضت :
- نعتقد أن السلم والنظام الدوليين والتنمية الاقتصادية العالمية وحكم القانون أمور أساسية لأمن ورفاهية البشرية ؛
- ونؤمن بحرية الفرد في ظل القانون وبمتساوي جميع المواطنين في الحقوق بغض النظر عن النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو المعتقد السياسي وفي الحقوق غير القابلة للتصرف للفرد في المشاركة عن طريق العمليات السياسية الحرة والديمقراطية في تشكيل المجتمع الذي يعمش أو تعيش فيه ؛

- ونسلم بأن التحيز والتعصب العنصريين يمثلان مرضا وتهديدا خطيرين للتنمية الصحية وأن التمييز العنصري شر مستطير ؛
- ونعارض جميع أشكال القمع العنصري ، كما أننا ملتزمون بمبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية ؛
- ونسلم بأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجة الملحة إليها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وتطلعات الغالبية العظمى من شعوب العالم ونلتزم بإزالة التدريجية لأوجه التفاوت العريضة في مستويات المعيشة فيما بين أعضائنا .
- ٥ - وكان قصدنا في هراي هو أن نطبق تلك المبادئ في الحالة المعاصرة التي يستعد فيها الكومنولث لمواجهة تحديات التسعينات وما بعدها .
- ٦ - وعلى الصعيد الدولي ، أفلت العالم من القبضة الحديدية للحرب الباردة . وثغسح الدكتاتورية الطريق أمام الديمقراطية والعدالة في كثير من أرجاء العالم . وقد جرى إلى حد كبير إنجاز إنهاء الاستعمار . وثمة تغيرات ذات شأن تجري على الأقل في جنوب افريقيا . وهذه التغيرات مستتوبة ومشجعة جدا في حد ذاتها وتواجه العالم والكومنولث بمهام وتحديات جديدة .
- ٧ - وفي السنوات العشرين الأخيرة ، أحرزت عدة بلدان من الكومنولث تقدما ذا شأن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويوجد تسليم متعاطف بأن الالتزام بمبادئ السوق والانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين يمكن أن يعززا التقدم الاقتصادي وأن يحسنا مستويات المعيشة . وكثير من بلدان الكومنولث بلدان فقيرة تواجه مشاكل حادة ، بما في ذلك النمو السكاني المفرط والفقر الساحق وأعباء الديون وتدهور البيئة . وأكثر من نصف دولنا الاعضاء بصفة خاصة أكثر عرضة للتأثر بهذه المشاكل بسبب مجتمعاتها الصغيرة جدا .
- ٨ - والتنمية السليمة القابلة للإدامة هي وحدها التي يمكن أن توفر لتلك الملايين احتمال التحسن . وسيطلب تحقيق هذا تدفق الموارد العامة والخاصة من البلدان المتقدمة النمو إلى العالم النامي ووجود نظم داخلية ودولية مواتية لبلوغ هذه الاهداف . وتذلل التنمية مهمة التغلب على مجموعة من المشاكل التي تؤثر على المجتمع

العالمي بأسره من قبيل تدهور البيئة ومشاكل الهجرة واللاجئين ومكافحة الأمراض المعدية وانتاج المخدرات والاتجار بها .

٩ - وبعد أن أكدنا من جديد المبادئ التي يلتزم بها الكومنولث واستعرضنا المشاكل والتحديات التي تواجه العالم والكومنولث ، كجزء منه ، فإننا نتعهد بأن يعمل الكومنولث وبلداننا بنشاط متجدد مركزين بصفة خاصة على المجالات التالية :

- حماية وتعزيز القيم السياسية الأساسية للكومنولث :

- الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية التي تعكس الظروف الوطنية ، وحكم القانون واستقلال الهيئة القضائية والحكومة العادلة الأمينه ؛

- حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المواطنين بغض النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة أو المعتقد السياسي ؛

- تحقيق المساواة بالنسبة للمرأة كي يمكنها أن تمارس حقوقها التامة والمتساوية ؛

- توفير الاستفادة العامة من التعليم بالنسبة لسكان بلداننا ؛

- مواصلة العمل لإنهاء الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير عنصرية تتمتع بالرخاء ؛

- تشجيع التنمية القابلة للإدامة والتخفيف من وطأة الفقر في بلدان الكومنولث عن طريق :

- إيجاد إطار اقتصادي دولي مستقر يمكن ضمنه تحقيق النمو ؛

- الإدارة الاقتصادية السليمة التي تعترف بالدور المركزي للاقتصاد السوقي ؛

- سياسات وبرامج سكانية فعالة ؛
- إدارة سليمة للتغير التكنولوجي ؛
- تحقيق أكثر تدفق حر ممكن للتجارة المتعددة الأطراف بشروط عادلة ومنصفة للجميع ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ؛
- تحقيق تدفق كاف للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية واتخاذ إجراءات للتخفيف من أعباء ديون أكثر البلدان النامية احتياجا ؛
- تنمية المواد البشرية ، ولا سيما عن طريق التعليم والتدريب والصحة والثقافة والرياضة ووضع برامج لتعزيز الدعم الأسري والمجتمعي مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة والشباب والأطفال ؛
- برامج فعالة ومتزايدة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف تهدف إلى رفع مستويات المعيشة ؛
- التوسع في تقديم فوائد التنمية في إطار احترام حقوق الإنسان ؛
- حماية البيئة عن طريق احترام مبادئ التنمية القابلة للإدامة التي أعلنها في لانفكاوي ؛
- اتخاذ إجراءات لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ومكافحة الأمراض المعدية ؛
- تقديم المساعدة لدول الكومنولث الصغيرة في التغلب على المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تنفرد بها ؛

- دعم الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية في السعي العالمي نحو السلم ونزع السلاح والتحديد الفعال للأسلحة ؛ وتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية .

١٠ - ونعتزم ، بغية إضفاء أهمية وفعالية على التزاماتنا ، أن نركز على تعاون الكومنولث في هذه المجالات وأن نحسنه . وسيتضمن هذا تعزيز قدرات الكومنولث على الاستجابة للطلبات المقدمة من الأعضاء لتقديم المساعدة في مجالات ترسيخ ممارسات الديمقراطية والإدارة المسؤولة وحكم القانون .

١١ - وندعو جميع المؤسسات الحكومية الدولية التابعة للكومنولث إلى اغتنام الفرص التي تتيحها هذه التحديات . ونتعهد بأن نساعد على وضع برامج تستغل تراثنا التاريخي والمهني والثقافي واللغوي المشترك وتكمل أعمال المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى .

١٢ - وندعو رابطة الكومنولث للبرلمانيين ومنظمات الكومنولث غير الحكومية إلى أن تقوم بدورها الكامل في تعزيز هذه الأهداف انطلاقاً من روح التعاون والدعم المتبادل .

١٣ - وإننا إذ نؤكد مبادئ الكومنولث ونلتزم بمتابعتها في مجال السياسة العامة والإجراءات المتخذة استجابة لتحديات التسعينات في المجالات التي نعتقد أن للكومنولث مساهمة متميزة يمكنه تقديمها فإننا ، رؤساء الحكومات ، نعرب عن عزمنا على أن نؤكد ونعزز قيمة وأهمية الكومنولث بوصفه مؤسسة لا يمكنها أن تعزز وتثري حياة أعضائها وشعوبها فحسب بل أيضاً مجتمع الشعوب الأوسع نطاقاً التي تمثل جزءاً منه .

٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

اجتماع رؤساء حكومات بلدان الكومنولث
هراري ، ١٦ - ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١

بيان

مقدمة

١ - اجتمع رؤساء حكومات بلدان الكومنولث في هراري في الفترة من ١٦ الى ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وقد حضر الاجتماع ٤٧ بلدا ، منها ٤٣ بلدا مثلها رؤساء الدول أو رؤساء الوزراء . ورأس الاجتماع رئيس زمبابوي السيد روبرت موغابي .

٢ - وقد أرسل رؤساء الحكومات خطاب تهنئة الى جلالة الملكة بوصفها رئيسة الكومنولث . ورحبوا بصفة خاصة بغرمة اجتماعهم في هراري في مرحلة حاسمة من التقدم صوب إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، وهو موضوع طالما شغل الكومنولث . وأعربوا عن عميق تقديرهم للترتيبات الممتازة التي أعدت من أجل الاجتماع ، ولما لقوه من ترحيب حار وحفاوة كريمة من حكومة زمبابوي وشعبها .

٣ - وأشار رؤساء الحكومات الى العرض الذي قدموه في اجتماعهم المعقود في كينغستون في عام ١٩٧٥ الى ناميبيا للانضمام الى عضوية الكومنولث ، ورحبوا بجرارة بزميلهم الرئيس سام نوجوما رئيس ناميبيا الذي انضم بلده الى الكومنولث في عام ١٩٩٠ .

٤ - وأعرب رؤساء الحكومات عن حزنهم لوفاة راجيف غاندي ، والتزموا الصمت دقيقة حدادا عليه .

مستقبل الكومنولث

٥ - كان أمام رؤساء الحكومات التقرير عن "الكومنولث في التسعينات وما بعدها" الذي أعده عشرة منهم برئاسة رئيس وزراء ماليزيا . وكان هذا التقرير محور المناقشات .

٦ - وأجمع رؤساء الحكومات على أن المبادئ الأساسية التي أورها زعماء الكومنولث في سنغافورة في عام ١٩٧١ لا تزال صالحة بعد انقضاء ٢٠ سنة عليها ، وأنه ينبغي للكومنولث أن يؤكد من جديد التزامه الكامل والمتواصل بتلك المبادئ . ورأوا أن أي تقييم لدور الكومنولث في المستقبل ينبغي أن يركز الى تطبيق تلك المبادئ على العالم المعاصر .

٧ - وكانوا مقتنعين بأنه ينبغي للكونغرس ، في مواجهة تحديات المستقبل ، أن يعتمد على قوته وصفته الفريدتين المتأصلتين في مثله العليا المتقاسمة وتقاليدته المشتركة ولغته ، وفي عضويته التي تحتضن ما يقرب من ثلث البشر وكل ركن في العالم ، وفي قدرته على صوغ شعور بالغاية المشتركة رغم الاختلاف .

٨ - وساعدت مناقشات فريق التقييم الرفيع المستوى على تحديد بضعة مجالات ، منها القديم ومنها الجديد ، تستحق تركيزا خاصا من الكونغرس في مساعيه في السنين القادمة . وقد أدرجت آراء رؤساء الحكومات في هذا الصدد في وثيقة مستقلة ، هي "إعلان الكونغرس في هراي" . ولقد أيدوا أيضا الخطوط التوجيهية التي يجب احترامها في انتخابات الكونغرس ، ومعايير الانضمام الى الكونغرس ، ووضع استراتيجية لتنسيق صورة الكونغرس .

٩ - وكان التقييم الرفيع المستوى مرآة صادقة للقلق المستمر الذي يساور رؤساء الحكومات إزاء الحالة في جنوب أفريقيا . ففي الوقت الذي بعثت فيه التغييرات المستجدة آملا في إرساء نظام حر ولا عرقي وديمقراطي في جنوب أفريقيا ، إذا بالعنف يواصل عرقلة التقدم . وقد اضطلع الكونغرس بدور قيادي في الحملة الدولية على الفصل العنصري . والآن وقد أصبح الهدف أقرب من ذي قبل ، نظر رؤساء الحكومات في الطرق التي ينبغي للكونغرس أن يواصل فيها أدائه دورا بارزا في التقدم صوب عدم التمييز والديمقراطية في جنوب أفريقيا .

١٠ - ونظر رؤساء الحكومات أيضا في مدى قدرة مؤسسات الكونغرس ، ولا سيما الأمانة العامة ، على الإيفاء بالمهام التي أمامها . ورحبوا بالاستعراض الداخلي الذي أجراه الأمين العام وحدد فيه قدرا من الموارد الموجودة التي يمكن صرفها على إعادة وزع الأولويات المحددة في إعلان الكونغرس في هراي ، وأيدوا اقتراحه إنشاء تدقيق إداري يتولاه خبراء استشاريون خارجيون بهدف تعزيز فعالية التكاليف والكفاءة في الأمانة العامة . وأشادوا بالمقترحات الواردة في خطة العمل الاستراتيجية التي وضعها الأمين العام ، ولكنهم رأوا أنه ينبغي إيلاء هذه المقترحات مزيدا من النظر بيجريه موظفون كبار من فريق التقييم الرفيع المستوى على ضوء الأولويات المتفق عليها في اجتماع رؤساء الحكومات في هراي ، مع مراعاة أن التدقيق الإداري والأمانة العامة يحتاجان موارد وافية لتنفيذ هذه الأولويات . واتفق رؤساء الحكومات على النظر في تقديم مساهمات مناسبة إذا تبين أن الموارد الإضافية لا تزال مطلوبة بعد استنفاد الموارد المتاحة من أجل الاحتياجات .

الاتجاهات والاحتمالات العالمية

١١ - رحب رؤساء الحكومات بزوال الحرب الباردة لأنه أتاح فرصا جديدة وحسن إلى حد كبير الاحتمالات أمام السلم الدولي والامن والتنمية الاقتصادية . كما أن زوال المواجهة العقائدية أفسح المجال أمام تعاون دولي أكثر فعالية على معالجة المشاكل الكثيرة ، القديمة والجديدة ، التي تجابه البشرية . وأهم هذه المشاكل الفقر والجوع والمرض وتدهور البيئة . وأعربوا عن أملهم في أن تكون هذه المسائل موضع اهتمام رئيسي في ظل نظام دولي جديد .

١٢ - وكان رؤساء الحكومات متفائلين بصفة خاصة من عودة المثل الديمقراطية إلى الظهور في جميع أنحاء العالم . وتعهدوا باستخدام القيم المشتركة والوسائل العلمية للكمونولث من أجل المساعدة على دفع هذا التطور الباعث على الأمل . ومع ذلك رأوا أن ظهور العصبية الإثنية والتنطع العرقي وغيرها من أشكال التعصب أصبح يثير قلقا خطيرا ويضفي تهديدات جسيمة على السلم والتفاهم المشترك . ولذلك اتفقوا على عمل كل ما يمكن عمله ، سواء في داخل مجتمعاتهم أو على الصعيد الدولي ، لمكافحة التمييز بكل أشكاله وللنهوض بالديمقراطية وحقوق الانسان والتراحم وسلطان القانون في جميع العمليات والمؤسسات التي لها علاقة بالظروف الوطنية .

١٣ - وأقر رؤساء الحكومات بأن فرص ترويج المثل العليا ، التي أوجت بإنشاء الأمم المتحدة ، هي أفضل ما عليه الآن . وأكدوا من جديد التزامهم بهذه المنظمة العالمية ، واتفقوا على العمل سويا من أجل تمكينها من القيام بدورها المحدد في ميثاقها .

نزع السلاح

١٤ - رحب رؤساء الحكومات بحرارة بالمبادرة المثيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة ، وسائرها الاتحاد السوفياتي وبريطانيا ، من أجل خفض حجم ترساناتها النووية التي عززت في السابق احتمالات السلم العالمي . وحثوا هذه الدول على مواصلة جهودها كما حثوا الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية أن تحذو حذوها . وفي هذا السياق دعا معظم رؤساء الحكومات إلى وقف جميع التجارب النووية الأخرى إلى الأبد .

١٥ - ولاحظ رؤساء الحكومات بقلق الاخطار المتواصلة الكامنة في المنازعات الإقليمية والمحلية . وهذه الاخطار ، والمثل الذي ضربته حرب الخليج ، عززت الحاجة إلى توطيد النظم الدولية التي تحد من أسلحة التدمير الشامل وإلى عكس اتجاه تكديس الأسلحة

التقليدية التي تربو على احتياجات الدفاع عن النفس المشروعة . ولاحظوا في هذا السياق انضمام بعض الدول مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار . وحشوا بقوة جميع السدول على مضاعفة جهودها من أجل الحؤول دون انتشار الاسلحة النووية بكل جوانبه . ودعوا الى عقد اتفاقية الاسلحة الكيميائية في ١٩٩٢ ، وأيدوا من حيث المبدأ اقتراح إنشاء سجل في الأمم المتحدة لنقل الاسلحة .

حقوق الانسان

١٦ - أكد رؤساء الحكومات من جديد التزامهم الجماعي القوي بمبادئ العدل وحقوق الانسان ، بما في ذلك سلطان القانون واستقلالية القضاء والمساواة للمرأة ومساءلة الحكومات . وأيدوا تقرير فريق خبراء الكومنولث الحكومي العامل المعني بحقوق الانسان ، وما جاء فيه من توصيات . وادراكا منهم لأن حقوق الانسان هي إحدى الأولويات المحددة في إعلان هراي ، طلبوا الى الامانة العامة أن تعطي دفعة أكبر لأنشطتها الجارية من أجل النهوض بحقوق الانسان من جميع جوانبها . وأقر رؤساء الحكومات بالدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقوم به في هذا المجال .

١٧ - ومن واقع الإيمان بأن العهد الدولي لحقوق الانسان هو حجر الزاوية لحقوق الانسان ، كرر رؤساء الحكومات طلبهم الى أعضاء الكومنولث الذين لم ينضموا بعد الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن يبادروا الى الانضمام إليهما .

جنوب أفريقيا

١٨ - رحب رؤساء الحكومات بالتغيرات الهامة التي حدثت في جنوب أفريقيا في الـ ٢٠ شهرا الماضية في أعقاب المبادرات التي اتخذها الرئيس دي كليرك . وكانت هذه التغيرات تكلila لسنتين كثير من المعارضة الراسخة من جانب قوى المعارضة الديمقراطية للفصل العنصري ، وخصوصا لصلابة وشجاعة حركات التحرر . وكللت هذه التغيرات أيضا دور الكومنولث البارز في زيادة العمل الدولي دعما للنضال من أجل إنهاء الفصل العنصري . وقربت هذه التغيرات الى الانظار هدف استئصال الفصل العنصري وإرساء ديمقراطية لا عرقية في جنوب أفريقيا موحدة وغير متفتتة .

١٩ - وحث رؤساء الحكومات جميع الاطراف في جنوب أفريقيا على التحرك بأسرع ما يمكن صوب المفاوضات الدستورية . وأعربوا عن أملهم في ألا تتوخى هذه العملية لمزيد من العرقلة بفعل التمسيد المؤلم للعنف الذي حدث مؤخرا ، وأدانوا بقوة هذا العنف ،

ودعوا حكومة جنوب أفريقيا وجميع الاطراف في جنوب أفريقيا الى إنهائه على وجه السرعة القسوى . وفي هذا الصدد درسوا بقلق جسيم ما أفشى عن وجود تمويل حكومي سرّي لمنظمات سياسية ، والتقارير المتزايدة عن اشتراك عناصر من داخل قوات الامن في ارتكاب أعمال العنف . ورحبوا باتفاق السلم وطالبوا بتنفيذه بالكامل بأسرع ما يمكن .

٣٠ - وإن كان سكان جنوب أفريقيا هم أصحاب القرار في تحديد شروط أي تسوية دستورية ، فإن الرؤساء أعربوا عن يقينهم بأنه يجب على الكومنولث أن يظل متاهبا للمساعدة في العملية التفاوضية بطرق تعتبرها الاطراف المعنية مفيدة . ولذلك قرروا أن يطلبوا الى الامين العام ان يزور جنوب أفريقيا في أقرب فرصة ممكنة لكي يستطلع مع الاطراف الرئيسية المعنية الطرق التي يستطيع الكومنولث ان يسلكها لتقديم المساعدة على إعطاء دفعة قوية للعملية التفاوضية .

٣١ - هذا على أن يقدم الامين العام حال عودته تقريراً باستنتاجاته الى رؤساء الحكومات العشرة الذين عكفوا من قبل على اجراء التقييم الرفيع المستوى ، والى رئيس زمبابوي بوصفه رئيس الاجتماع الراهن لرؤساء حكومات بلدان الكومنولث . وفوض الرؤساء هذا الفريق أن يدرس ويحدد إجراءات المتابعة الضرورية على ضوء نتائج بعثة الامين العام .

الجزاءات

٣٢ - أعرب رؤساء الحكومات عن أملهم في أن يحين الوقت الذي تمل فيه الحالة في جنوب أفريقيا إلى حد يبرر إعادة النظر في سياسة الجزاءات المفروضة عليها . وأشاروا إلى أن الغرض من الجزاءات كان يتمثل دائماً في وضع حد للفصل العنصري بالوسائل السلمية عن طريق تشجيع المفاوضات بين الحكومة وممثلي الاغلبية السوداء المعترف بها . واقراراً بما كان للجزاءات من دور هام بالنسبة للتغييرات التي طرأت حتى الآن ، اتفقوا على مواصلة استخدام أشكال الضغوط الفعالة من أجل ضمان ايجاد حل ناجح للنزاع في جنوب أفريقيا . ووفقاً لذلك ، (ورهننا بالشرط الوارد في الفقرة التالية) ، أيدوا اتباع نهج الإدارة المبرمجة الذي وضعته لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، والذي ربطوا فيه اجراء أي تغيير في تطبيق الجزاءات باتخاذ خطوات عملية وحقيقية للقضاء على الفصل العنصري . أما فيما يتعلق بمختلف فئات الجزاءات الخاضعة للشرط نفسه ، فقد اتفق رؤساء الحكومات على ما يلي :

- ينبغي أن يبقى حظر الأسلحة ، الذي تطبقه الأمم المتحدة والذي تدعمه مجموعة من التدابير المحددة المتخذة من جانب الكمنولث ، قيد النفاذ إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة وقوية في جنوب افريقيا لفترة ما بعد الفصل العنصري ، تتمتع بكامل السلطة والمسؤولية ؛

- لا ينبغي رفع أكثر الجزاءات الواضحة الفعالية - أي الجزاءات المالية - بما في ذلك الاقتراض من جانب المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - إلا عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن نص الدستور الديمقراطي الجديد ، ما لم يتقدم مؤتمر جميع الأحزاب المقترح عقده ، أو حكومة مؤقتة بتوصية معاكسة يتم التوصل إليها بالاتفاق ؛

- لا ينبغي رفع الجزاءات الاقتصادية الأخرى ، بما في ذلك تدابير الاستثمار والتجارة ، عندما يتم الاتفاق على الآليات الانتقالية المناسبة التي من شأنها أن تمكن جميع الأحزاب من الاشتراك في المفاوضات اشتراكا كاملا وفعالا ؛

- ينبغي أن ترفع على الفور الجزاءات المفروضة على الاتصالات بين الشعوب ، أي القيود القنصلية أو القيود المفروضة على منح تأشيرات الدخول وحالات المقاطعة العلمية والثقافية والقيود المفروضة على ترويج السياحة والحظر المفروض على الاتصالات الجوية المباشرة نظرا للتقدم المحرز في التغلب على العقبات التي تعيق المفاوضات وأيضا نظرا لضرورة توفير الدعم والتشجيع الخارجيين للمنظمات الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا وللسماح بحصول تفاعل حر فيما بينها . وسيُرفع الحظر المفروض على الاتصالات الجوية شريطة أن تشجع شركة طيران جنوب افريقيا وغيرها من خطوط جنوب افريقيا الجوية في تنفيذ برامج العمل الايجابي المناسبة .

٢٣ - ويشدد رئيس الوزراء البريطاني على أهمية الاستثمار الاجنبي لإنعاش النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا وعلى الحاجة إلى اتخاذ قرارات ، في هذا الشأن ، الآن إذا ما أريد وقف التدهور الاقتصادي الحالي في الوقت المناسب لتنصيب أول حكومة تمثل الأغلبية في جنوب افريقيا . ولهذا السبب ، فبينما هو يوافق على رفع الجزاءات المفروضة على الشعب وعلى الإبقاء على حظر الأسلحة ، فهو لا يوافق على توصية اللجنة بشأن وضع جدول زمني لرفع الجزاءات المالية والاقتصادية .

الاتصالات مع جنوب افريقيا في مجال الالعاب الرياضية

٢٤ - إن من الدواعي المشجعة لرؤساء الحكومات التقدم المحفوظ الذي تم احرازه مؤخرا في ظهور حركة غير عنصرية موحدة للالعاب الرياضية في جنوب افريقيا ولذلك رحبوا بقرار اللجنة الاولمبية الدولية القاضي بالاعتراف باللجنة الاولمبية الوطنية لجنوب افريقيا . واتفقوا على مواصلة تشجيع هذه التطورات وتقديم المساعدة عند الاقتضاء . وشددوا على ضرورة اشمال كل مدونة قواعد رياضية على حكم ينص على توفير المساعدة إلى الرياضيين والرياضيات المحرومين بسبب الفصل العنصري . واتفقوا على رفع القيود المتعلقة بريضة معينة عند الوفاء بالمعايير التالية :

- اعلان المنظمة الرياضية غير العنصرية والممثلة المناسبة في جنوب افريقيا ، تأييدها الرسمي لتحقيق الوحدة ؛

- قبول انتمائها ، من جديد ، إلى الهيئة الادارية الدولية ذات الصلة ؛

- موافقة المنظمة الرياضية غير العنصرية المناسبة في جنوب افريقيا على استئناف المنافسة الدولية .

٢٥ - وستواصل حكومات الكمنولث العمل في هذه الامور ، بهدي اللجنة الاولمبية الوطنية لجنوب افريقيا وغيرها من المنظمات الرياضية غير العنصرية الممثلة المناسبة . ورحبت ، بصورة خاصة ، بما تم انجازه في هذا الصدد بالنسبة للعبة الكريكت وأعربت عن أملها الكبير في أن يوافق مؤتمر الكريكت الدولي على اشتراك جنوب افريقيا في مباريات كأس العالم المقبلة .

تنمية الموارد البشرية اللازمة لدولة جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري

٢٦ - إن رؤساء الحكومات ، إذ يعترفون بأن تعليم وتدريب أفراد الاغلبية المحرومة لشغل مناصب استراتيجية في المرحلة الانتقالية وما بعدها أمر هام جدا لتحقيق تقدمهم يرحبون بتقرير فريق الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية اللازمة ، بعد الفصل العنصري ، لدولة جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري . ويتطلعون أن يظطلع الكمنولث بدور هام في تحقيق أولويات التقرير واستراتيجياته بالاشتراك مع المجتمع الدولي الاوسع نطاقا . واتفقوا على تلبية الاحتياجات الإنمائية من الموارد البشرية اللازمة في دولة جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري على أساس شئائي ومتعدد الاطراف ، التي

قد تشتمل على برنامج تبرعات طوعية ، متعدد الاطراف ، يضعه الكمنولث لتنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا . وينبغي الشروع فورا في دعم عمليات التدريب وتعيين أماكن اللعب داخل جنوب افريقيا فضلا عن مواصلة التدريب وتعيين أماكن اللعب خارج جنوب افريقيا .

٢٧ - وعلق رؤساء الحكومات أهمية على تعزيز دور "شبكة الكمنولث من المنظمات غير الحكومية" المهارات اللازمة لجنوب افريقيا" تنفيذا لتوصيات فريق الخبراء . ودعوا إلى زيادة عدد برامج الكمنولث الثنائية والبرامج الأخرى في هذا المجال وطلبوا إلى الأمين العام لفت انتباه المجتمع الدولي إلى تقرير فريق الخبراء وإلى استقصاء إمكانية عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة بالتعاون مع الأمم المتحدة .

لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي

٢٨ - قرر رؤساء الحكومات أن تبقى لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، التي يرأسها وزير الدولة الكندية للشؤون الخارجية ، مستعدة للاجتماع كما يجب وعند الضرورة حتى الانتهاء من تنفيذ توصياتهم .

دراسات اقتصادية عن جنوب افريقيا

٢٩ - اعترف رؤساء الحكومات بالمساهمة القيمة التي قدمها مركز دراسة اقتصاد جنوب افريقيا والمالية الدولية وأعربوا عن تطلعهم إلى أن يواصل عمله .

ناميبيا

٣٠ - رحب رؤساء الحكومات باستقلال ناميبيا وبالاتفاق المؤقت الذي تم ابرامه بين حكومة ناميبيا وحكومة جنوب افريقيا لإنشاء إدارة مشتركة لخليج والفيس Walvis والجزر الواقعة في أعالي المحيط بانتظار التوصل إلى تسوية نهائية . وحشا على إعادة ادماج هذه الاقاليم في ناميبيا بسرعة ، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٤٣٣ (١٩٧٨) . وإن لاحظوا الأهمية التي تعلقها حكومة ناميبيا على برنامج الكمنولث لتعزيز ناميبيا ، أعرب رؤساء الحكومات عن تقديرهم للبرنامج وأكدوا من جديد دعمهم له .

موزامبيق

٣١ - ما انفك القلق الشديد يساور رؤساء الحكومات إزاء النزاع المتواصل في موزامبيق ، الذي ما زال يفتك بالارواح ويدمر الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية . وحشوا على أن توقف على الفور جميع المساعدات الخارجية ، المادية منها وغير المادية ، المقدمة إلى الحركة الوطنية الثورية ، وتعهدوا بتأييد السعي إلى احلال السلم وحشوا المجتمع الدولي على بذل الجهود بكل الوسائل العملية الممكنة لتعزيز عملية السلم . وناشدوا الاطراف في اتفاق روما المعقود في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ احترام أحكام الاتفاق نصا وروحا وأثنوا على حكومة موزامبيق والقائمين بالوساطة في روما لجهودهم المتواصلة لتحقيق تسوية شاملة بالوسائل السلمية والمصالحة الوطنية . ولاحظوا أيضا ، في هذا السياق ، أنه تم التوقيع في ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ على بروتوكول يلزم الطرفين بالتوصل إلى اتفاق عام من أجل السلم في أقرب وقت ممكن . ووفقا لذلك ، حشوا الاطراف ، بقوة ، على الإصرار في التوقيع على هذا الاتفاق .

٣٢ - وأعرب رؤساء الحكومات عن امتنانهم للبلدان التي تستضيف اللاجئين الموزامبيين الذين ما زالوا يفرون من بلدهم وناشدوا المجتمع الدولي مواصلة مساعدتهم . ولاحظوا أن خطط توطین وتاهیل المشردين في مرحلة ما بعد فترة الحرب وإعادة حياتهم ، بصورة عامة ، إلى طبيعتها ، شددت بصورة خاصة ، على تدعيم القدرة المؤسسية لضمان الممارسات الديمقراطية وتعزيزها . وفي هذا السياق ، أثنوا على صندوق الكمنولث الخاص لموزامبيق لمساهمته في تلبية احتياجات موزامبيق ذات الأولوية التي تزيد بصورة فعلية حجم التبرعات الشئانية الهامة التي تقدمها بلدان الكمنولث ، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . واعترفوا بضرورة مواصلة التبرعات المعقودة والتبرعات الفعلية لتمكين الصندوق من الاضطلاع اضطلاعا كاملا ببرنامج يمتد إلى خمس سنوات ، بما في ذلك تقديم المساعدة للاضطلاع بالاعمال التحضيرية للانتخابات المتعددة الاحزاب وبالجوانب الأخرى للتنمية المؤسسية .

أنغولا

٣٣ - رحب رؤساء الحكومات أيضا بتوقيع اتفاق السلام في أنغولا بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، وحشوا المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في تنفيذه ، بما في ذلك تنفيذ العملية الديمقراطية ، وفي إعادة تعمير أنغولا .

الدول الصغيرة

٣٤ - سلم رؤساء الحكومات بأن التطورات الدولية لا تزال تكشف مدى الهشاشة التي يتسم بها اقتصاد الدول الصغيرة خاصة ، وحثوا على تقديم الدعم للمبادرات التي تتخذ على الصعيد الشئائي والاقليمي والمتعدد الاطراف التي تعمل على تهيئة بيئة تفضي الى تحقيق الامن والاستقرار لهذه الاقتصادات . وأكدوا وجهة نظرهم بأن الدول الصغيرة تستحق أن تحظى باهتمام ودعم خاص نظرا للمشاكل التي تنفرد بها ، كما يجب أن تستمر هذه البلدان في تلقي أولوية من المساعدة الانمائية من الامانة العامة . وبالنظر الى أن الاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية الخاصة والرسمية الى البلدان النامية ، وتراجع الافضليات التجارية ، يمكن أن تجعل هذه البلدان أقل صلابة حتى مما هي عليه ، فقد حث رؤساء الحكومات مجتمع المانحين على مواصلة إيلاء الاعتبار الى المشاكل الهيكلية الخاصة والاحتياجات الخاصة لتلك البلدان .

بليز

٣٥ - رحب رؤساء الحكومات باعتراف غواتيمالا ببليز كدولة مستقلة ذات سيادة ، وأعربوا عن الامل في أن يتم قريباً جداً ابرام اتفاق رسمي يضع حدا للنزاع ويهيئ وسائل التعاون بين الدولتين لمصلحة شعبيهما ولمصلحة المنطقة بوجه عام . وأكدوا من جديد أن الكومنولث سيظل يهتم بأمن بليز الى أن يتم الوصول الى نتيجة مرضية .

قبرص

٣٦ - أشار رؤساء الحكومات الى الموقف الذي اتخذوه في كوالالمبور ، وأكدوا من جديد دعمهم لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وحيادها . وشددوا على ضرورة احترام جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص ، وخاصة قرارات مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) ، و ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٦٤٩ (١٩٩٠) . وفي هذا الصدد أكدوا ضرورة الانسحاب العاجل لجميع القوات الاجنبية والمستوطنين الاجانب من جمهورية قبرص ، وعودة اللاجئين الى ديارهم بأمان ، واستعادة احترام حقوق الانسان لجميع القبارصة ونشر المعلومات عن المفقودين .

٣٧ - ولاحظ رؤساء الحكومات التطورات الاخيرة بشأن مشكلة قبرص ، الواردة في التقرير الاخير للامين العام للأمم المتحدة الى مجلس الامن ، وقرار المجلس ٧١٦ (١٩٩١) الذي يحدد المبادئ الاساسية للتسوية في قبرص . وهم يرون أن هذه التسوية تضمن رفاه

وأمن القبارصة جميعا سواء منهم القبارصة اليونانيون أو القبارصة الاتراك . وأعربوا عن أملهم في أن تتم على وجه السرعة ، في أعقاب هذا القرار ، إزالة العقبات التي تعترض الجهود الحالية للأمين العام للأمم المتحدة من أجل العثور على حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية حتى يتسنى عقد الاجتماع الدولي المنتظر حسب ما هو مخطط له .

٣٨ - ووافق رؤساء الحكومات على أن تواصل لجنة الكمنولث المعنية بقبرص ، في إطار ملاحظاتها ، رصد التطورات ، بما في ذلك ، على وجه التحديد مساعدة الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة .

البحر الابيض المتوسط

٣٩ - أعرب رؤساء الحكومات عن دعمهم للجهود المتواصلة المبذولة للاسهام بنشاط في إزالة أسباب التوتر في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي العمل على تحقيق حل دائم وعادل للصراعات والازمات في المنطقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بهذا الشأن . وأكدوا مرة أخرى أن الأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي ، وكذلك بالسلم والأمن الدوليين . ولاحظوا استمرار المشاورات الإقليمية بين دول البحر الابيض المتوسط من أجل تهيئة الظروف المناسبة لعقد مؤتمر عن الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

الشرق الاوسط

٤٠ - أعاد رؤساء الحكومات الى الاذهان بيان كوالالمبور عن الشرق الاوسط ، مؤكداً قلقهم ازاء التوتر الخطير الناشئ عن عدم حل مشاكل الشرق الاوسط ، وخاصة القضية الفلسطينية ، ورحبوا بعقد مؤتمر السلام للشرق الاوسط في مدريد في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ . وأعربوا عن أملهم القوي في أن يؤدي المؤتمر الى تسوية دائمة وشاملة وعادلة ، وأن يسهم في تحقيق السلم والأمن في الشرق الاوسط .

أفغانستان

٤١ - زادت التطورات الأخيرة من آفاق ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الأفغانية ، ومن ثم يحث رؤساء الحكومات على تكثيف الجهود لإعادة السلم والحياة الطبيعية لأفغانستان وتمكين اللاجئين الأفغان من العودة الى بلدهم . وأعربوا عن تأييدهم لمقترح الأمين العام للأمم المتحدة ذي النقاط الخمس بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ولمبادرات الدول الأخرى من أجل التوصل الى تسوية عادلة في أفغانستان وكذلك نادوا بمواصلة المساعدة الانسانية للاجئين الأفغان .

جنوب شرقي آسيا

٤٢ - رجب رؤساء الحكومات باستثناء مؤتمر باريس الدولي بشأن كمبوديا ، في باريس ، من ٢١ الى ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ وهدفه احلال تسوية شاملة للمشكلة الكمبودية عن طريق توقيع اتفاق للسلم . وفي هذا الصدد هناؤا الاحزاب الكمبودية على ما أبدوه من روح التراضي والمصالحة الوطنية تحت قيادة الامير سيهانوك .

٤٣ - وينظر رؤساء الحكومات بعين الرضى الى الجهود الرامية الى اقامة منطقة للسلم والحرية والحياد بجنوب شرقي آسيا باعتبارها خطوة جديدة في سبيل ضمان السلم والاستقرار في المنطقة ، ودعوا جميع الدول الى تأييد تلك الجهود تأييدا تاما .

قارة انتاركتيكا

٤٤ - ادراكا من رؤساء الحكومات لما لانتاركتيكا من اثر حيوي على البيئة ، فهم يرحبون بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في مدريد بشأن بروتوكول لحماية البيئة في انتاركتيكا ، بما في ذلك الحظر على أنشطة التعدين في القارة . وكرروا الاعراب عن قناعتهم بضرورة بذل كل جهد لحماية وصون البيئة في تلك القارة الغريدة من نوعها ، ودعوا جميع الدول الى التعاون في هذا المضمار .

الارهاب

٤٥ - أكد رؤساء الحكومات من جديد ادانتهم القوية للارهاب في جميع صوره ، بما في ذلك أخذ الرهائن ، باعتباره من أخطر وأخشب التهديدات للاستقرار ولحقوق الانسان . وأعربوا من جديد عن تصميمهم على مقاومة الارهاب ، سواء قام به أفراد أو جماعات أو دول ، بكل الوسائل الممكنة عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف .

مناهضة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها

٤٦ - أعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم العميق ازاء الخطر المتزايد من جراء اساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع في المخدرات ، مما يمثل عقبة خطيرة أمام عملية التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية وتهديدا للمجتمع الدولي . وهم يرحبون بإعادة تشكيل نظام الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ، بما في ذلك اقامة برنامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات ، من أجل تعزيز الحملة الدولية ضد اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها . وأكدوا من جديد دعمهم لبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة في شباط/فبراير ١٩٩٠ .

٤٧ - وهم يدركون أن المطلوب هو نهج يتسم بسعة الأفق من أجل وضع استجابات فعالة خاصة للتقليل من الطلب على المخدرات غير المشروعة ، كما يدركون أن من الحتمي أن يكون لجميع البلدان أطرها القانونية المناسبة لكبح جماح الطلب على المخدرات . وفي هذا الصدد يتعهدون باتخاذ ما يلزم من خطوات للانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمفيمات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وتنفيذ مخطط الكومنولث للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية . كذلك أعربوا عن تأييدهم لبرنامج العمل الذي اعتمدته القمة الوزارية العالمية بشأن تخفيض الطلب على المخدرات ، التي عقدت في لندن في نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

٤٨ - واستعرض رؤساء الحكومات الاحوال الاقتصادية العالمية الراهنة ، وأعربوا عن الرضى ازاء النتائج التي تحققتا السياسات التي ينتهجها الكثير من الدول الصناعية من أجل كبح جماح قوى التضخم ، ومواصلة الكثير من البلدان النامية سياسات اصلاح اقتصادي على الرغم من الصعوبات المستمرة التي تعترض الاحوال الاقتصادية .

٤٩ - ولاحظ رؤساء الحكومات أنه ، وإن كان العام الماضي عام شدة بالنسبة للاقتصاد العالمي ، فهناك الآن آفاق أكثر اشراقا في عدد من البلدان . وأعربوا مع ذلك عن القلق ازاء الاحوال الاقتصادية الخارجية التي تظل معاكسة من نواحي كثيرة - منها مثلا ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، وتراجع حجم التدفقات المالية ، وأعباء خدمة الديون الباهظة ، واستمرار الحمائية في الاسواق الرئيسية ، والتجمعات الاقليمية المنطوية على نفسها - بالنسبة للبلدان النامية . وأكدوا على أهمية اتباع سياسات تعمل على تعزيز قوى الانتعاش في الاقتصاد العالمي ، وأعربوا عن عزمهم على العمل من خلال جهد دولي تعاوني على ايجاد بيئة عالمية أكثر مساندة لجهود التنمية . وهم متفقدون على أن أي نظام عالمي جديد يجب أن يشمل مزيدا من التعاون الانمائي .

التغير العالمي والتنمية الاقتصادية

٥٠ - لاحظ رؤساء الحكومات أنهم يجتمعون في وقت من التغير الشديد ، لا في النظام السياسي والاقتصادي العالمي فحسب ، بل في الافكار المتعلقة بكيف ينبغي تنظيم المجتمعات أيضا . ويرون أن هذه التغييرات توجد الفرص وتسبب المشاكل على السواء بالنسبة للمجتمعات كلها . ورحبوا ، في هذا السياق ، بتقرير فريق خبراء الكومنولث عن التغير إلى الأفضل : التغير العالمي والتنمية الاقتصادية ، الذي بدأ يلقي قبولا

حسنا على الصعيد الدولي . واتفقوا على أن النتيجة الرئيسية التي توصل إليها التقرير من أن التغير يؤدي إلى ترابط متزايد دوماً فيما بين الدول ، وأن هناك تبادل مصالح متزايد في معالجة قضايا مثل الفقر ، وعدم الاستقرار ، وتدهور البيئة ، والمرض ، والاتجار بالمخدرات ، وهي أمور لا يمكن تناولها على نحو فعال إلا من خلال التنمية . واتفقوا أيضاً مع رأي الفريق الذي مؤداه أن هذا يتطلب ممارسة مطردة للارادة السياسية على الصعيدين الوطني والدولي . وطلبوا من الرئيس ومن الأمين العام العمل على تشجيع إجراء مناقشة واسعة النطاق للتقرير ، ووافقوا على اتخاذ إجراءات ، في نفس الوقت ، لتشجيع النظر في توصيات فريق الخبراء على مستويات سياسية عالية ، وبصفة خاصة ، في التجمعات الاقتصادية والاقليمية المتخمة التي هم أعضاء فيها . ولاحظوا كذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في منتصف عام ١٩٩٢ ، والذي سيحضره عدد كبير من رؤساء الدول ، سيتيح فرصة طيبة لمناقشة العديد من القضايا المشار إليها .

٥١ - وفيما يتعلق بقضايا محددة ، رحب رؤساء الحكومات باهتمام تقرير التغير إلى الأفضل بتحسين السياسات من أجل تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكبير ، وتخفيض حالات العجز في الميزانية وتخفيض النفقات العسكرية ، وزيادة المدخرات والاستثمارات وزيادة الانفتاح في سياسات التجارة ، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص ، والاقتصادات السوقية المنحى ، وتنمية الموارد البشرية ، والسياسات السكانية الفعالة ، والاصلاح الزراعي ، والادارة السليمة والمسؤولة ، والعمليات السياسية القائمة على أساس المشاركة ، وحكم القانون . وأكدوا أيضاً على أهمية تعزيز الدعم العملي المقدم من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية للجهود التي تبذلها البلدان النامية ، إذا كان لها أن تكلل بالنجاح . وشددوا ، بصفة خاصة ، على ضرورة ضمان تدفقات أكبر من الموارد ، بما في ذلك زيادة المعونة وتخفيف أعباء الديون ، وأسواق أوسع ، وشبكات أمن للمجموعات الضعيفة ، وزيادة الدعم للتكيف الهيكلي والدعم المالي والتكنولوجي اللازم لتصبح التنمية قابلة للاستدامة .

التجارة الدولية وجولة أوروغواي

٥٢ - أعرب رؤساء الحكومات عن الأسف ازاء الاتجاه إلى مزيد من الحمائية وزيادة التمييز في المبادلات التجارية في بعض البلدان الصناعية ، ولأسيما عند شروع عدد كبير من البلدان في العالم النامي وفي أوروبا الشرقية وأماكن أخرى في برامج لتحرير التجارة من جانب واحد . ولاحظوا أن زيادة الحمائية قد أدت إلى تباطؤ النمو في التجارة الدولية ، مما أدى ، بدوره إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي . وبالإضافة إلى ذلك ، أدى الوصول المحدود إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو إلى تقييد نمو الصادرات في البلدان النامية . ولاحظوا تغارب تفكير البلدان المتقدمة النمو التي تحث البلدان النامية على فتح اقتصاداتها لقوى السوق بينما تحد من امكانيات الوصول إلى أسواقها . وقالوا إن الخسائر التي تتكبدها البلدان النامية نتيجة لهذه الحواجز التجارية يفوق تدفق أموال المعونة كثيرا . وطالب رؤساء الحكومات بالتحرير المتعدد الأطراف للتجارة العالمية من أجل ضمان عدم تكرار الأخطاء التي وقعت في الثلاثينات نتيجة للحمائية ، وبتوسيع امكانيات وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية من خلال نظام متحرر للتجارة الدولية وذلك لمساعدتها على توسيع نطاق صادراتها والتغلب على الصعوبات المتسببة عن تقييد تدفقات المعونة إلى الداخل وموارد أخرى من البلدان المتقدمة النمو .

٥٣ - ولاحظ رؤساء الحكومات أنهم يجتمعون في مرحلة حرجة في جولة أوروغواي . ولاحظوا أيضا أن هناك زخما دوليا متزايدا نحو تحقيق اصلاح كبير في نظام التجارة العالمي . ورحبوا بالالتزام الواضح لقادة مجموعة البلدان الصناعية السبعة في قمة لندن ، بالعمل من أجل تحقيق مجموعة نتائج طموحة ومتوازنة على الصعيد العالمي . وناشد رؤساء الحكومات جميع الحكومات أن تظهر الارادة السياسية اللازمة لتحويل ذلك الزخم ، على سبيل الاستعجال ، إلى عمل من أجل الاصلاح لتحقيق نظام تجاري متحرر . وشددوا على الاهمية الحاسمة لتوصل جولة أوروغواي إلى نتائج ناجحة وموضوعية وشاملة ، مع التأكيد بمورة خاصة على تحقيق تخفيض ملحوظ في الحواجز التجارية والاختلالات الأخرى في الأسواق الزراعية . ووجهوا الانتباه إلى أخطار الحمائية ، والاقليمية الانطوائية وإلى المساهمة الكبيرة التي تستطيع أن تقدمها زيادة الحرية في التجارة للتنمية المطردة والقابلة للاستدامة ، وتأثير ذلك على التدفقات المالية . فالمحافظة على سلامة نظام التجارة العالمي وتعزيزه تعد مصلحة مشتركة للبلدان النامية والبلدان الصناعية . ورأوا أن اخفاق جولة أوروغواي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أخطار الحمائية والحد بدرجة كبيرة من آفاق النمو الاقتصادي والتنمية في التسعينات وما بعدها ، وانتكاس عملية تحرير التجارة في بلدان عديدة .

التعاون الاقتصادي الاقليمي

٥٤ - رجب رؤساء الحكومات بالجهود المتزايدة المبذولة في أنحاء كثيرة من العالم لدعم وتوسيع التعاون الاقتصادي الاقليمي . وأعربوا عن أملهم في أن تشجع هذه الجهود توسع التجارة وتعزز نظاما تجاريا متعدد الأطراف يتسم بمزيد من الانفتاح وبمقدم التمييز . ودعوا المجموعات التجارية الاقليمية التي تشترك فيها البلدان الصناعية الرئيسية إلى إيلاء اهتمام خاص لتأثير سياساتها التجارية الاقليمية على البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان غير الداخلة في هذه المجموعات ، والطرق التي تستطيع تلك البلدان بواسطتها الاستفادة من الفرص المتاحة . وسلموا بضرورة زيادة المساعدة لدعم التعاون الاقليمي فيما بين البلدان الضعيفة .

التدفقات المالية والديون

٥٥ - لاحظ رؤساء الحكومات أنه ، بالرغم من التحسينات التي طرأت على التدفقات المالية إلى بعض البلدان النامية ، فإن التدفقات بقيت ، إجمالاً ، غير كافية لتدعيم الانتعاش الاقتصادي في أجزاء كبيرة من العالم النامي ، ومعالجة اهتمامات جارية مثل الحد من الفقر ، وتنمية الموارد البشرية ، وحماية البيئة . وبناء على ذلك ، دعوا إلى مزيد من تخفيف الديون ، بما في ذلك الغاؤها ، وزيادة تدفقات المعونة ورأس المال ، فضلاً عن اتخاذ تدابير اضافية لاجتذاب هذه التدفقات في البلدان النامية .

٥٦ - ورجب رؤساء الحكومات ، ترحيباً حاراً بالاعلان الصادر في الاجتماع عن رئيس الوزراء البريطاني ، الرايت أونرابل جون ميچور ، والخاص بالقرار الذي اتخذته حكومته بالمضي قدماً في تنفيذ شروط ترينيداد وتوباغو لتخفيف ديون البلدان ذات الدخل المنخفض ، بدرجة كبيرة . وأعربوا عن سرورهم لتأييد كندا لهذا القرار ، وعن أملهم في انضمام أعضاء آخرين في منتدى باريس إلى بريطانيا وكندا . وأن يؤدي هذا الاجراء إلى انضمام سريع من منتدى باريس بأكمله . وأشنعوا على رئيس وزراء بريطانيا لدوره القيادي في تناول مشكلة الديون لافقر البلدان .

٥٧ - ولاحظ رؤساء الحكومات تخفيف الديون الممنوح لبولندا ومصر ورحبوا بأن منتدى باريس يواصل النظر في الحالات الخاصة لبعض البلدان الاخرى ذات الدخل المتوسط المتدني . وقالوا إن الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ما زالت تشكل مشكلة خاصة بالنسبة لبعض البلدان ، فإنه يلزم أن يولي مجتمع المانحين مزيداً من الاهتمام لهذه المسألة . وأكدوا أيضاً أهمية تقديم الدعم المالي الملازم لتلك البلدان في ظروف عصيبة حالت دون إعادة جدولة الديون . ورحبوا بعرض رئيس وزراء

بريطانيا بالسعي إلى ايجاد شروط استحقاق اعم في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي ، بحيث تشمل بلدان الكومنولث .

٥٨ - وأعرب رؤساء الحكومات عن أسفهم لأن المعونة المقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الانمائية قد أصابها الركود ، خلال الثمانينات ، لاستمرار قصور نسبة ناتجها القومي الاجمالي المقدمة عن هدف المعونة المتفق عليه في الأمم المتحدة والبالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . ودعوا إلى بذل جهود جديدة لضمان التوسع في تدفقات المال الرسمية والخاصة إلى البلدان النامية . ورحبوا بأن انخفاض حدة حالات التوتر العالمية تؤدي بالفعل إلى تخفيضات في النفقات العسكرية ، ووافقوا على أن هذا يتيح فرصا كبيرة لزيادة الموارد لأغراض التنمية في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء .

الإصلاحات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي

٥٩ - ورحب رؤساء الحكومات بالتحرك العميق نحو الديمقراطية والاقتصادات السوقية الذي يجري في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وشددوا على أهمية نجاح هذا التحرك من أجل السلم والأمن العالميين . وأكدوا ، مع ذلك ، أنه لا ينبغي تقديم الدعم من أجل الإصلاح في تلك المنطقة بشكل يضر بالبلدان النامية من حيث الوصول إلى الأسواق أو تدفقات المعونة .

أموال الاستثمار وأسواق رأس المال

٦٠ - رجب رؤساء الحكومات بالدور التسهيلي الذي تضطلع به أمانة الكومنولث في تعزيز استثمار الحافظة في البلدان النامية الاعضاء . ولاحظوا مع الارتياح أن صندوق الاسهم لبلدان الكومنولث قد نجح انشاؤه في عام ١٩٩٠ وأن عملياته أحرزت تقدما جيدا . وقالوا إنهم يتطلعون إلى زيادة رأسمال الصندوق ووصول استثماراته إلى أسواق الكومنولث الناشئة ، على نطاق أوسع ، في وقت مبكر .

٦١ - وسلم رؤساء الحكومات بأهمية استفادة البلدان من التدفقات المالية الخارجية من أجل جهودها الانمائية لكنهم شددوا على أن المصدر الاساسي للاستثمارات سيظل محليا . وبناء على ذلك ، حثوا جميع البلدان على تعزيز جهودها لتعبئة المنخرات المحلية التي تتطلب عدة أمور من بينها تنمية أسواق رأس المال والأسهم المحلية .

٦٢ - وأحاط رؤساء الحكومات علما باقتراح انشاء مصرف الكومنولث للتعمير والتنمية ، ووافقوا على قيام أمانة الكومنولث بدراسة تمهيدية للاقتراح .

أقل البلدان نموا

٦٣ - أعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم الشديد لتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا . ولاحظوا أن هذه البلدان تواجه أشق القيود الهيكلية في سبيل التنمية . وتعهدوا بدعم التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وسلموا بأن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها . ولكن ينبغي أن تلتزم البلدان المتقدمة النمو بتقديم الموارد اللازمة لتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لهذه البلدان على سبيل الاستعجال ، بالقدر الممكن .

الزراعة

٦٤ - أعرب رؤساء الحكومات عن القلق بشأن استمرار مشاكل الاغذية الشديدة التي تواجه البلدان النامية . وشددوا على حاجة تلك البلدان إلى تعزيز سياساتها وحوافزها في مجال التنمية الزراعية القابلة للإدامة . وحشوا البلدان المتقدمة النمو المؤسسات الدولية على اتباع سياسات داعمة في مجالي التجارة والعون وغيرها من السياسات التي تجعل الظروف الخارجية أكثر ملاءمة للزراعة في البلدان النامية .

البيئة

٦٥ - أشار رؤساء الحكومات إلى إعلان لانغكاوي بشأن البيئة الذي وضع برنامج عمل شامل لحماية البيئة العالمية وتحقيق التنمية القابلة للإدامة . وتعهدوا في ذلك الصدد بالعمل على انجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ والذي ينوي كثيرون منهم حضوره .

٦٦ - ورحب رؤساء الحكومات بتقرير فريق خبراء الكمنولث الصادر بعنوان "التنمية القابلة للإدامة : ضرورة حتمية لحماية البيئة" والفرع المتعلق بـ "التنمية القابلة للإدامة من الناحية البيئية" من البيان الذي أصدره مؤتمر الكمنولث الأول للمنظمات غير الحكومية الذي عقد في هراري في آب/أغسطس ١٩٩١ ، وذلك بوصف هاتين الوثيقتين تمثلا لإسهامهما هاماً في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٦٧ - واتفق رؤساء الحكومات على أن يعملوا بنشاط لكي يتم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وضع اتفاقية إطارية فعالة بشأن تغير المناخ ، واتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي ، وبيان بالمبادئ اللازمة لإيجاد توافق آراء عالمي بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية قابلة للإدامة وإجراءات المتابعة الملزمة اللاحقة . واتفقوا على أن العمل على معالجة تلك المشاكل يتطلب مشاركة جميع البلدان . وعلقوا أهمية خاصة على تحقيق توافق في الآراء بشأن التدابير الرامية إلى تيسير تدفقات إضافية من الموارد المالية والتكنولوجيات السليمة والملزمة من الناحية البيئية بشروط عادلة تخدم صالح البلدان النامية وذلك على سبيل الاسهام في تحقيق الاهداف البيئية والإنمائية الوطنية والعالمية على حد سواء . وأخذوا على عاتقهم التعاون الوثيق في تطوير برنامج عمل واقعي قابل للإنجاز بموجب البند ٢١ من جدول الأعمال . ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والمسؤوليات والقدرات المختلفة للبلدان المتقدمة النمو والنامية والتصدي لاتخاذ الإجراءات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية . وشددوا في جميع هذه المجالات على الحاجة إلى ترتيبات مؤسسية فعالة وديمقراطية وناجعة من حيث التكاليف على جميع الأصعدة لتنفيذ الإجراءات التي يتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٦٨ - وأحاط رؤساء الحكومات علما بأسباب القلق التي أعربت عنها الدول المقيمة بشأن الآثار السيئة لتغير المناخ بالنسبة إليها ، وأوضاعها الهشة ، واعتقادها بأن مصالحها لا تحظى بالاهتمام الكافي في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . واتفقوا على أن موضوعات اهتمام تلك البلدان ينبغي أن تتجلى ، حسب الاقتضاء ، في جميع قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وطلبوا من أمانة الكمنولث أن تساعد على تشجيع النظر بهزيد من الفعالية في مصالح دول الكمنولث المقيمة عن طريق تنظيم الاستشارات وتزويدها بالدعم التقني في الاجتماعات التحضيرية الهامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٦٩ - ورحب رؤساء الحكومات بالقرار القاضي بأن العناصر الاساسية المتعلقة بالمساهمات ذات الاهمية الحاسمة للمرأة في التنمية القابلة للإدامة يجب أن تعالج في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوصفها مسألة متميزة وذلك خلال جميع الاعمال ذات الطابع الموضوعي ، ولا سيما منها برنامج العمل المقترح بموجب البند ٢١ من جدول الأعمال . ورأوا أنه ينبغي إيلاء اعتراف أكبر للدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في تعزيز التنمية القابلة للإدامة وللحاجة إلى التخفيف من التقييدات التي تمنعها من بذل مساهمات أكثر فعالية في الإدارة البيئية على جميع الأصعدة .

٧٠ - وأحاط رؤساء الحكومات كذلك علما بعدد من المقترحات بشأن البيئة والمشاكل ذات الصلة ، تتضمن اتفاقية لمكافحة إلقاء الغلات الخطرة ، والسمية وغيرها من السفن ، والتدابير الرامية إلى حماية البلدان الجزرية الصغيرة من ارتفاع مستوى البحر ، وتكليف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بحفظ التراث المشترك للإنسانية وموضوعات اهتمامها المشتركة أمانة للإنسانية ، وإقامة محكمة بيئية دولية ، واعتماد مدونة سلوك تنظم السلوك البيئي الدولي .

٧١ - وأعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم للاستمرار في صيد الأسماك على نطاق واسع بواسطة الشباك العائمة وما يشكله هذا من تهديد للموارد البحرية . وحثوا جميع البلدان على الامتناع لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٥/٤٤ و ١٩٧/٤٥ ورحبوا بحظر صيد الأسماك بالشباك العائمة الطويلة في جنوب المحيط الهادئ .

الكوارث الطبيعية

٧٢ - سلم رؤساء الحكومات بما ينجم عن الكوارث الطبيعية من آثار سيئة على النمو الاقتصادي والتنمية . ورحبوا بالاهتمام الدولي المتزايد الذي يُولى للمشاكل التي تولدها الكوارث وحثوا على اتخاذ تدابير وطنية أفضل للتأهب والإغاثة ، وتعزيز الآليات الدولية بقصد تقديم المساعدة الكافية المنسقة في حينها ، وإيلاء المزيد من الاهتمام للآثار المتوسطة الأجل للكوارث في سياسات الإقراض التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية .

برنامج حكومة كمنولك غيانا للحرجة الإدارية القابلة للإدانة

٧٣ - رحب رؤساء الحكومات بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج حكومة كمنولك غيانا للحرجة الإدارية القابلة للإدانة وذلك عملا بما كان عرضه رئيس غيانا من أفراد رقعة من الغابات الإدارية لمشروع رائد ينفذ برعاية كمنولك ويتعلق باستخدام وحفظ الأنواع على نحو قابل للإدانة . وقد شُروا للدور الذي يقوم به كمنولك في هذا المشروع الدولي الهام ، وشجّعهم أن عددا من الحكومات ، والوكالات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية ، داخل وخارج كمنولك قد أعربت عن الاهتمام بالبرنامج ، وهي تتطلع ، بصفة خاصة ، إلى الموافقة النهائية المبكرة على التمويل المبدئي له عن طريق المرفق البيئي العالمي . وبالنظر إلى ما للبرنامج من إمكانات كبيرة في نفع المجتمع الدولي الأوسع ، فقد حثوا جميع المانحين المحتملين على تعبئة موارد إضافية لتسهيل تنفيذه المبكر . ودعوا جميع بلدان كمنولك إلى النظر العاجل في أمر توفير المزيد من الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم للبرنامج بغية تمكين كمنولك من مواصلة القيام بدور رئيسي فيه .

إدارة النظم البيئية البحرية المدارية

٧٤ - رَحَّبَ رؤساء الحكومات بمبادرة الحكومة الاسترالية إلى إتاحة خبرتها في إدارة البيئات البحرية المدارية لمساعدة شركائها في الكمنولث والدول المدارية وشبه المدارية الأخرى في إدارة هذه البيئات .

المرأة والتكيف الهيكلي

٧٥ - أيد رؤساء الحكومات "إعلان أتاوا عن المرأة والتكيف الهيكلي" الذي أعده الوزراء المسؤولون عن شؤون المرأة في اجتماعهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . ويرد الإعلان في شكل مرفق في آخر هذه الوثيقة .

بقاء الطفل والتنمية

٧٦ - رَحَّبَ رؤساء الحكومات بـ "خطة العمل لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات" التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والتزموا بتحقيق أهدافه . وتتضمن تلك الأهداف تخفيضاً مستهدفاً لوفيات الرضع والأمهات ، وتحقيق الصحة والتعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، الإبقاء على مستويات التحصين وتحسينها ، والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل وتنفيذها . وقد شددوا على أن السعي إلى تنفيذ هذه الإجراءات المحددة من أجل الأطفال ينبغي أن يشكل جزءاً أساسياً من أهداف إنمائية وطنية ودولية أوسع نطاقاً ، من بينها التخفيف من شدة الفقر ، والتنمية البشرية ، والحماية البيئية . وأكدوا على كون أن الكمنولث يوفر إطاراً للتعاون في وضع الأطفال في المكان الأول ، وبمفئة خاصة عن طريق برامج للتعاون مصممة على نحو يؤدي إلى تعزيز مستويات الصحة والإلمام بالقراءة والكتابة بين الأطفال .

٧٧ - وأحاط رؤساء الحكومات علماً مع الاهتمام بالدعوة الموجهة من منظمة الوحدة الأفريقية لعقد مؤتمر دولي للمانحين يُعنى بتقديم المساعدة للأطفال الأفريقيين في عام ١٩٩٢ .

المنظمات غير الحكومية للكمنولث

٧٨ - لاحظ رؤساء الحكومات ما يقدمه الأفراد بمفتهم الخاصة ، والجمعيات الخاصة ، والأنواع العديدة من الهيئات التطوعية من مساهمات قيّمة في رفاه الكمنولث . ورحبوا بنظر الجماعات النشطة في ميدان الأعمال في كل أنحاء الكمنولث في إمكانية إنشاء

"رابطه الكمنولث لمنظمات الاعمال" ، وراوا أنها يمكن أن تساعد على تطوير تجارة بلدان الكمنولث وتيسير جهودها في سبيل توظيف الاستثمارات ونقل التكنولوجيا . ورحبوا في معرض إقرارهم بالدور القيم الذي تقوم به مراكز بحث ودراسة شؤون الكمنولث من أمثال معهد دراسات الكمنولث في لندن ، باقتراح إنشاء "شبكة البحوث المتملة بقضايا الكمنولث" لتشجيع إجراء البحوث وتبادل المعلومات بواسطة الأكاديميين في كل أنحاء الكمنولث بشأن المواضيع التي تهتم .

٧٩ - وأعرب رؤساء الحكومات عن دعمهم المستمر لأعمال مجلس نقابات عمال الكمنولث ، وأعلنوا أنهم يتطلعون إلى إقامة مزيد من التعاون بين الأمانة وبين هذا المجلس .

الاجتماع القادم

٨٠ - قبل رؤساء الحكومات بكل سرور الدعوة الموجهة من حكومة قبرص لعقد اجتماعهم القادم في قبرص في عام ١٩٩٣ .

تعاون الكومنولث الوظيفي

١ - شدد رؤساء الحكومات من جديد على التزامهم بالتعاون الوظيفي باعتباره عنصرا حيويا في مساعي الكومنولث المشتركة . وأعربوا عن ارتياحهم للمتقدم الملموس الذي أحرزوه في مختلف مجالات النشاط بفضل صندوق الكومنولث للتعاون التقني وغيره من مؤسسات الكومنولث . واتفقوا على أنه ينبغي للأنشطة الوظيفية للكومنولث أن تكون مرآة صادقة للأولويات المحددة في اعلان الكومنولث في هراي .

صندوق الكومنولث للتعاون التقني

٢ - عند استعراض صندوق الكومنولث للتعاون التقني ، عزز رؤساء الحكومات الأهمية التي يعلقونها على دور هذا الصندوق بوصفه الذراع التنفيذية للأمانة العامة وبوصفه وكالة الكومنولث البارزة للتعاون على التنمية . ولاحظوا اتساع الخدمات التي يقدمها هذا الصندوق الى البرامج في السنتين اللتين انقضيتا منذ اجتماعهم في كوالالمبور ، وأوصوا بأن تحافظ الحكومات على دفع اشتراكاتها إلى هذا الصندوق وأن تزيد لها إن أمكن ، بما يضمن له القدرة على المحافظة على مستوى الخدمات التي يقدمها إلى الحكومات وبما يمكنه من الاستجابة لأولويات الكومنولث المحددة في اعلان هراي .

الرياضة في الكومنولث

٣ - أيد رؤساء الحكومات تقرير الفرقة العاملة المعنية بتعزيز الرياضة في الكومنولث ، وشددوا على الدور الذي ينبغي أن تؤديه الرياضة في توطيد قيم الكومنولث وخصوصا في الأجيال الشابة . ورحبوا أيضا ببرامج التنمية الرياضية التي وضعت لتقليل التباين في المرافق والهياكل الأساسية المتاحة للرياضة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

٤ - واهتماما من رؤساء الحكومات بالسهر على تعزيز دورة ألعاب الكومنولث بوصفها حجر زاوية في الكومنولث ، دعوا الحكومات الاعضاء إلى جعل اتحاد الكومنولث للألعاب الرياضية مكتفيا ذاتيا من الناحية المالية وقادرا أيضا على النهوض بالألعاب وبالرياضة في الكومنولث عموما . ودعما للدور الهام الذي أعطاه رؤساء الحكومات للرياضة في الكومنولث ، طلبوا إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا مخصصا لمدة أربع سنوات ، تعكس عضويته وولايته إلى حد كبير عضوية وولاية الفرقة العاملة التي ستجتمع كل سنتين بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للاتحاد . وأعربوا عن أملهم في أن يصبح تقاسم استضافة الألعاب في المستقبل أكثر انصافا بين البلدان الاعضاء مع ضمان المحافظة على المستويات الملائمة .

المرأة والتنمية : خطة عمل الكومنولث

٥ - أكد رؤساء الحكومات من جديد التزامهم بالنهوض بالمرأة ، وبالأخص بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والتنمية وبتنفيذها من خلال المبادرات الوطنية الراهنة ومبادرات الأمانة . ورحبوا بتقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته الحكومات الوطنية والأمانة ولكنهم اعترفوا بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله . وشدد رؤساء الحكومات على أن تعليم النساء وتدريبهن بأعداد أكبر يمثلان ضرورة أمرة إذا أريد بلوغ أهداف خطة العمل ، وعلى أنه ينبغي لجميع الحكومات الأعضاء أن تفرد أعلى أولوية لهذا الموضوع . وحثوا الحكومات الأعضاء على أن تعزز فعالية وتأثير المؤسسات الوطنية المعنية بالمرأة على السياسات ، وأن تقدم التدريب على قضايا المرأة إلى كبار صانعي القرارات والمخططين ، وأن تجعل عمليات التخطيط الانمائي مستوعبة للإعتبارات المتعلقة بالمرأة . وطلبوا زيادة الفرص المتاحة أمام المرأة للعمل على مستويات تقرير السياسات في الخدمات المدنية الوطنية ، وذلك من خلال اجراءات تفي بهذا الغرض .

شؤون الشباب

٦ - لاحظ رؤساء الحكومات أن استعراض هيكل وأنشطة برنامج الكومنولث للشباب قد اكتمل في عام ١٩٩٠ ، وأن مجلس الكومنولث لشؤون الشباب قد اعتمد التغييرات الضرورية في البرنامج وفي أسلوب عمله . وحضوا الحكومات على أن تواصل دعم هذا البرنامج ماليا ، واتفقوا على أن تصبح اجتماعات المجلس التي تعقد مرة كل سنتين اجتماعات وزارية من الآن فصاعدا تعقد كل ثلاث سنوات إبتداء من عام ١٩٩٣ .

التعاون العلمي

٧ - لاحظ رؤساء الحكومات أن وزراء الكومنولث المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا اجتمعوا للمرة الاولى في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وأعربوا عن رغبتهم في الاجتماع بصفة منتظمة في المستقبل . وأحاطوا علما بالدور الهام الذي يمكن لهذه الاجتماعات وللأعمال النظامية لمجلس الكومنولث للعلوم أن تؤديه من أجل تعزيز التعاون العلمي في الكومنولث ، ومن أجل النهوض بمبادرات جديدة ، ومن أجل تحديد الموارد اللازمة للبرامج الرئيسية في مجال العلم والتكنولوجيا في الكومنولث . واتفقوا على أنه ينبغي أن تعقد هذه الاجتماعات الوزارية في المستقبل حسب الحاجة في الحالات التي تستحق فيها المسائل عقد هذه الاجتماعات .

إدارة التغيير التكنولوجي

٨ - أعرب رؤساء الحكومات عن ارتياحهم لإنشاء فريق الكومنولث الاستشاري المعني بإدارة التكنولوجيا بناء على اقتراح كانوا قد أيّدوه في اجتماعهم السابق . وأثنوا على الطريقة التي أدى بها الفريق مهمته المتمثلة في إسداء المشورة إلى الحكومات بشأن نقل التكنولوجيا وتكييفها وإدارتها ، وبشأن تكاملها مع السياسات الاقتصادية والبيئية . ولما كان الطلب على هذه الخدمات آخذاً في الاتساع حتى فاض بالفعل على الموارد الراهنة المرسودة ، طلبوا إلى الحكومات الأعضاء أن تنظر بجديّة إما في زيادة موارد الفريق وإما في تمويل المشاريع أو البرامج التي قد يقترحها الفريق الاستشاري .

إساءة استعمال العقاقير ، والاتجار غير المشروع بها

٩ - طلب رؤساء الحكومات من الأمانة العامة أن تواصل بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الجديد وغيره من الوكالات ذات الصلة ، بما فيها المنظمات الإقليمية ، تنظيم التدريب الملائم وغيره من الأنشطة من أجل معالجة مسائل العرض والطلب ، والتعبير في عملها عن الآفاق النوعية المفتوحة أمام الكومنولث ، وخاصة أمام المرأة والشباب . ورحبوا بالاتفاق الذي بلغه اجتماع وزراء القانون في الكومنولث في كريستشرش في عام ١٩٩٠ والذي يمكن بموجبه تبسيط ترتيبات الترحيل المعمول بها في الكومنولث ، وحشوا أعضاء الكومنولث الذين لم ينظروا في اقرار إجراءات اختيارية جديدة أن يبكروا بالنظر في ذلك .

الايدز

١٠ - أعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم الجسيم إزاء تعاظم وقع الايدز على جميع البلدان . ذلك لأن هذا الوقع جعل الخطر يخيم على التقدم الاقتصادي والتنمية البشرية ولا سيما في الدول الأعضاء الأفقر ، حيث يصاب الفئات العمرية الأكثر إنتاجاً اقتصادياً ، ويقلب رأساً على عقب التحسن المكتسب في العمر المتوقع للمواليد وفي بقاء الأطفال على قيد الحياة . وأن العبء المتزايد على ميزانيات الصحة سوف يلتهم موارد البلدان والمجتمعات إلى آخر حد لها ، ولن يترك مجالاً للنوم على أكاليل الغار إزاء حجم المشكلة . وحث رؤساء الحكومات جميع الحكومات أن تجعل من الوقاية من الايدز أولوية ملحة ، وذلك بأن تحشد جميع الموارد والقطاعات ذات الصلة من أجل الوقاية من الايدز والتلطيف من حدة أثره الاجتماعي والاقتصادي . وهناك تدابير مطلوبة لجملة أمور منها وضع برامج وطنية قوية متعددة القطاعات لمكافحة الايدز تشجع

التشقيف وتغيير السلوك وتدعم الاجراءات الرامية إلى اتباع سلوك جنسي أكثر أماناً ، وتناهض ممارسة الوصم بالعار والتمييز ضد المصابين قطعاً أو اشتباهاً بالايذ ، وتضمن الامان في الدم ومنتجات الدم ، وتتعاون بفعالية أكبر مع العلماء من أجل استحداث اللقاحات والعقاقير المطلوبة للوقاية والعلاج . وطلب رؤساء الحكومات من وزراء الصحة في الكومنولث أن يستعرضوا هذا الموضوع بانتظام في اجتماعهم السنوي السابق لانعقاد جمعية الصحة العالمية وأن يحيطوهم علماً بالنتائج . كما طلبوا من الامانة العامة أن تشجع أشكال التعاون في داخل الكومنولث حيثما كانت ممكنة وصولاً إلى هذه الاهداف .

حقوق المعوقين

١١ - لاحظ رؤساء الحكومات أن في العالم ملايين من المعوقين ، أغلبهم في البلدان النامية ، ومعظمهم يعاني من موانع تتعلق بالتعليم والتدريب والتوظيف والنقل والاتصالات . ورحبوا بتغيير الميول الاجتماعية تجاه المعوقين بفضل عقد الامم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٣) ، واتفقوا على مواصلة تشجيع اتخاذ تدابير في بلدانهم تمكن المعوقين من الاسهام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وطلبوا من الامانة أن تواظب على دراسة هذه المسألة بهدف جمع ونشر المعلومات عن البرامج الوطنية الراهنة .

نظام رسوم موات لطلاب الكومنولث

١٢ - أكد رؤساء الحكومات الاهمية الاساسية لزيادة حراك الطلبة بالنسبة لالتحاق الكومنولث ول مستقبل الكومنولث ذاته . ومن شأن تعزيز التبادل أن يولد فوائد إيجابية للأفراد وللمؤسسات التعليمية ولبلدان الكومنولث ذاتها . وأحاطوا علماً بالمقترحات التي قدمها الأمين العام بشأن امكانية إقامة نظام رسوم موات لطلاب الكومنولث بعناصره الرئيسية الخمسة المتمثلة في وضع أساس مقبول لحساب الرسوم ، وتخفيض الرسوم بالنسبة للطلاب في مرحلة ما بعد التخرج ، وتوسيع نطاق منح الزمالات ، وزمالات رسوم التعليم والترتيبات المتبادلة للاعفاء من الرسوم . واتفق رؤساء الحكومات وهم يعترفون باختلاف الآراء حول أنسب التدابير الواجب اتخاذها ، وبطلبيات بعض البلدان بتوفير المزيد من الوقت لدراسة الآثار بمزيد من الدقة ، على ضرورة اجتماع ممثلي الحكومات المعنية واللجنة الدائمة المعنية بحراك الطلبة والتعاون في مجال التعليم العالي في أوائل عام ١٩٩٣ لدراسة المقترحات التي قدمها الأمين العام . والسياسة العامة والنهج التنفيذية للبلدان المضيفة المتقدمة النمو ، وأية تدابير مقترحة أخرى ، وذلك بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الوسائل الكفيلة بزيادة حراك الطلبة في الكومنولث . وأعربوا عن أملهم في أن يكون الاجتماع متفهماً لآراء العديد من البلدان الاعضاء النامية حول هذه المسألة .

برنامج الكومنولث لتعزيز التعليم العالي

١٣ - رجب رؤساء الحكومات بإنشاء برنامج الكومنولث لتعزيز التعليم العالي ولكنهم لاحظوا أنه لم يحرز سوى تقدم محدود في وضع المشاريع التعاونية . ويتطلب استغلال الامكانيات الكبيرة التي يتيحها البرنامج لتحسين نوعية التعليم العالي تدفقا مؤكدا للموارد من البلدان الصناعية لدعم الجهود الذاتية للبلدان النامية . ولذلك حث رؤساء الحكومات البلدان الاعضاء على تقديم الالتزامات الاولى اللازمة لتمكين البلدان النامية من المضي بثقة في إعداد وتقديم المقترحات بالمشاريع والبرامج لتمويلها في إطار البرنامج عندئذ يصبح من الممكن أن تنظر لجنة الكومنولث الدائمة المعنية بحراك الطلبة والتعاون في مجال التعليم العالي ، في اجتماعها المقبل مع الوكالات المانحة ، في الآليات والاجراءات المناسبة لدعوة الطلبات وتوجيه الأموال .

كومنولث التعلم

١٤ - لاحظ رؤساء الحكومات مع الارتياح التقدم الباهر الذي أحرزه كومنولث التعلم منذ آخر اجتماع لرؤساء الحكومات في كوالالمبور ، والخطوات الهائلة التي سجلت في سبيل زيادة فرص الوصول إلى التعليم وتحسين نوعية التعليم عن طريق التعلم البعيد . وأثنوا على مجلس كومنولث التعلم ورئيسه وموظفيه لما حققوه من إنجازات حتي الآن وللمساهمات التي بدأت المنظمة تقديمها بالفعل في تنمية الموارد البشرية في عدة بلدان من الكومنولث . ورحبوا بالاعلانات الجديدة عن التبرعات وحشوا جميع البلدان الاعضاء على التعهد بتقديم المزيد من الدعم المالي ، في أسرع وقت ممكن ، لتمكين المنظمة من تطوير خدماتها وتوسيع نطاقها .

مؤسسة الكومنولث

١٥ - هنا رؤساء الحكومات المؤسسة بمناسبة الاحتفال في عام ١٩٩١ بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها . ورحبوا بالمقترحات الايجابية المقدمة في الندوة الاولى لمنظمات الكومنولث غير الحكومية بشأن الروابط بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والتعاون بين المنظمات غير الحكومية . وتعزيز المنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري . وطلبوا استجابة لطلبات المنظمات غير الحكومية التي حضرت الندوة بتقديم المزيد من الدعم لتغطية تكاليف المساعدة التقنية ، والتدريب وعمليات التبادل والاجتماعات الاقليمية ، أن تباشر المنظمة بوضع برنامج مساعدة من ذلك القبيل .

١٦ - وأعرب رؤساء الحكومات عن ارتياحهم لتزايد عدد الجمعيات المهنية واتساع نطاقها ، وأيدوا التوصيات المتعلقة بالتطوير التنظيمي ، وتبادل الآراء والمعلومات فيما بين فنيي الكومنولث من مؤتمر سدني للفنيين . وأشنعوا على مقترحات فريسيق الخبراء المعني بالشفافة وقبلوا مخطط المؤسسة لاستحداث مكتب شقافي للكومنولث في حدود الموارد المتاحة . وأعربوا عن اعتقادهم بأن هناك حاجة إلى إجراءات أنسب فيما يتعلق بالميزانية . ودعوا مجلس المحافظين إلى إعادة النظر في الموقف وذلك في جملة أمور لتأمين ألا يجري من الآن فصاعدا تناول المسائل المتعلقة بالميزانية في اجتماعات رؤساء حكومات الكومنولث ، وأن يقدموا تقريراً إلى اجتماع كبار المسؤولين لعام ١٩٩٣ . وأوصوا ، كتدبير مؤقت ، بزيادة قدرها ٥ في المائة للسنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٣ .

١٧ - وأعرب رؤساء الحكومات عن تقديرهم للخدمات التي قدمها رئيس مؤسسة الكومنولث المتقاعد ، الأونورايل روبرت ستانفيلد وانتخبوا بالاجماع الرايت أونورايل السيئر ريتشارد لوسي خليفة له اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

المساهمة في ميزانيات الكومنولث

١٨ - رحب رؤساء الحكومات بالتقدم المحرز في التخفيض من متأخرات الاشتراكات في ميزانيات الكومنولث ، ولكنهم ارتأوا أن من الضروري لفت الانتباه إلى أهمية إزالة المتأخرات في أسرع وقت ممكن . واعترفوا أيضاً بأن الدفع الفوري للاشتراكات المطلوبة حالياً ضروري لتفادي الآثار السلبية على أنشطة الكومنولث . ورحبوا باعتماد الأمين العام عقد مناقشات مع الحكومات التي عليها متأخرات بغية الاتفاق على جدول زمني مناسب للدفع وطلبوا من كبار المسؤولين أن يعيدوا النظر في الموقف مرة أخرى في اجتماعهم بكمبالا ، أوغندا ، في عام ١٩٩٣ .

معهد الكومنولث

١٩ - لاحظ رؤساء الحكومات الأولوية التي يمنحها معهد الكومنولث لترويج مثل وأنشطة الكومنولث والبلدان الأعضاء فيه بين الشباب . ورحبوا بالخصوص بالتركيز الجديد للمعهد على الكومنولث وأوروبا ، وهو تركيز يرمي إلى تأمين الغهم الأفضل لمشاغل الكومنولث في كافة أنحاء أوروبا .

تقرير الأمين العام

تلقي رؤساء الحكومات مع التقدير تقرير الأمين العام الثالث عشر وأثنوا على
سجل الأعمال الموجزة في التقرير .

مركز المؤتمرات الدولي في هاري .

٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

مرفق بالبلاغ

إعلان أوتاوا بشأن المرأة والتكثيف الهيكلي

قدمه الاجتماع الثالث لوزراء الكومنولث
المسؤولين عن شؤون المرأة

أوتاوا ، كندا ، ٩-١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

١ - نحن ، رؤساء حكومات الكومنولث ، نعتقد بأن التحديات التي أوجدتها البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة يجب أن تواجه بسياسات تكثيف سليمة ومنصفة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي . فهذه السياسات حيوية لتحقيق النمو الاقتصادي اللاتضخمي والتنمية المستدامة اللازمين لرفاهية البشر . ونؤيد النهج الاوسع للتكثيف الوارد بيانه في تقرير فريق الخبراء التابع للكومنولث ، والمعنون "إحداث التكثيف للتسعينات" ، بما في ذلك المبادئ العامة الثلاثة المتمثلة في التوكيد على العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي وكذلك الكفاءة ؛ ودمج المرأة دمجا تاما في عملية اتخاذ القرارات ؛ ووجود بيئة دولية مساندة .

٢ - نقدّر الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومات كثيرة ، داخل الكومنولث وخارجه ، لإصلاح السياسات والمؤسسات على حد سواء . ونقدّر حق التقدير أيضا التحركات باتجاه إيجاد بيئة اقتصادية عالمية أكثر مساندة . ولكننا نسلّم أيضا بأن الحاجة تدعو إلى عمل أكثر مما تم عمله بكثير إذا أريد للمرأة أن تستعيد أوجه التقدم التي فقدتها في التسعينات ، وكان جانب من السبب في ذلك يعود إلى سياسات تكثيف هيكلي غير مناسبة .

٣ - نحن مقتنعون بأن من الاساسي والممكن أيضا تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج من شأنها أن تزيد فعالية جهود التكثيف ومقبوليتها واستدامتها . فلا يمكن إدامة التكثيف الهيكلي ، وستكون التنمية محدودة وستظل تكاليف التكثيف تقع على كاهل المرأة بصورة لا تناسبية حتى تشتمل تلك السياسات والبرامج على تدابير - تشكل جزءا لا يتجزأ منها - تضمن المساواة بين الجنسين ، ومزيد من الاهتمام بالحاجات الإنسانية الاساسية ، وحماية البيئة الطبيعية ، وكانت مموله تمويلا كافيا .

٤ - ولا يمكن تحقيق الإمكانية الكاملة لعملية التنمية إلا إذا اعترف بجانبها الاقتصادي والاجتماعي ، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر ، أنهما معززان لبعضهما البعض . ومن الأهمية بمكان ألا تضارب برامج الرعاية الصحية الأولية ، والتغذية ، وتنظيم الأسرة ، والتعليم والتدريب . ويجب المحافظة على مزيد من أوجه التقدم للمرأة في هذه المجالات . والاستثمار في تغذية سكان البلد ومحتهم وتعليمهم لا يقل أهمية لتنمية اقتصاد البلد ورفاه شعبه عن الاستثمار في رأس المال المادي .

٥ - توفر عملية التكيف الهيكلي فرصا هامة لإعادة تقييم الطرق التي يمكن بها للنساء والرجال من جميع أجزاء المجتمع أن يسهموا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويستفيدوا منها على أفضل وجه .

٦ - يجب أن تصمم برامج التكيف بحيث تضمن تقاسما أكثر إنصافا بين الرجال والنساء ، لا لتكاليف البرامج فقط ، وإنما أيضا للمكاسب والفوائد الناتجة عنها . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن تدخل المشاركة النشطة من جانب المرأة ومساهماتها الواسعة النطاق في الاقتصاد هذه العملية ، لأنها غالبا ما تمر دون أن يعترف بها لأنها غير مدفوعة الأجر .

٧ - لذلك ، نحن نلزم حكوماتنا ونوصي الحكومات الأخرى باتباع برنامج العمل التالي :

١١' إصلاح الهياكل الاجتماعية والإدارية والقانونية لإعطاء المرأة حقوقا كاملة وفعالة في ملكية الأرض والمال والموارد الأخرى . فمن شأن هذه الإصلاحات أن تزيل الحواجز التي تعترض قدرة المرأة على المشاركة والإسهام في النشاط الإنتاجي للاقتصاد السوقي والاستفادة منه ؛

١٣' الاستثمار في تعزيز الأنشطة الإنتاجية للمرأة ، ولا سيما في المجالات الرئيسية كتغذية المشاريع التجارية ، والإنتاج الزراعي ، والأمن الغذائي . ومن شأن تحسين سبل الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة ، وخدمات الإرشاد ، والنقل ، والتدريب ، أن تزيد الإنتاجية لفائدة المرأة نفسها ، ولغايدة الاقتصاد بأسره ؛

ضمان وصول الحوافز على المشاركة في فرص جديدة وقطاعات نمو إلى المرأة ، وإيجاد هياكل سوقية مفتوحة للنساء كما هي مفتوحة للرجال . وسيقدم دعم خاص عند الاقتضاء لتمكين النساء من الاستفادة من الأسواق الأكثر انفتاحاً ومنافسة ، بما في ذلك زيادة إمكانية الوصول إلى القروض ومنحها بشروط أكثر مرونة وابتكاراً ؛

١٣١

ضمان كون السياسة العامة والنفقات العامة مواتية لتوفير السلع والخدمات الأساسية لدعم أنشطة المرأة المتعددة ، فزيادة النفقات العامة على برامج التغذية والتعليم والصحة التي تدعم النساء حيوية لضمان إعطائهن الوقت الكافي للاستفادة من الطاقة الإنتاجية الجديدة والاستجابة للحوافز السوقية الجديدة . وهذا أمر ضروري لتنمية الموارد البشرية على المدى البعيد . ومن الأمور ذات الأولوية الخاصة زيادة إمكانيات إتاحة التعليم المدرسي للبنات . فمن شأن هذا أن يترك أثراً إيجابياً على صحة الأطفال وبقائهم على قيد الحياة ، ومعدلات نمو السكان ، ورفاه الأسرة ، والإنتاجية الاقتصادية . وهذه التوكيدات يجب أن تشكل جزءاً من البرامج التي تحسب حسب المرأة وتستجيب لاحتياجاتها ؛

١٤١

دمج مصالح النساء بصورة أكثر شباتاً في السياسة العامة ، بما في ذلك تصميم وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي ، من خلال ما يلي : زيادة الوعي بوجود المرأة لدى جميع قطاعات الحكومة ؛ ضمان إشراك المرأة إشتراكاً تاماً في عمليات اتخاذ القرارات والعمليات التنفيذية على جميع المستويات ؛ زيادة قدرة المكاتب النسائية على المساهمة بفعالية في التحليل الاقتصادي وتقييم المشاريع ؛ تشجيع القنوات التي يمكن للنساء والمنظمات النسائية أن يعبرن من خلالها عن إمكانياتهن ومشاكلهن ؛ إنشاء لجان توجيه في وزارات المالية لضمان دمج قضايا المرأة في جميع القرارات المتعلقة بالتكيف الهيكلي ؛

١٥١

تحسين جمع البيانات - كما ونوعاً - وتطوير أساليب ومؤشرات إحصائية ، على الصعيدين العالمي والوطني ، يمكنها أن توفر تفهماً أفضل للنشاط الاقتصادي للنساء والرجال على السواء ، وما ينتج عن ذلك من أثر سياسات محددة على النساء والرجال ، مع إيلاء عناية خاصة لإمكانيات حدوث آثار متفاوتة داخل الأسرة الواحدة ؛

١٦١

تشجيع المنظمات الدولية التي نحن أعضاء فيها على الاشتراك معنا في مسعانا الرامي إلى دمج هدف المساواة بين الرجل والمرأة دمجا تاما في عملية التكيف الهيكلي ، لضمان كون برامج التكيف الهيكلي موجهة نحو النمو ، وأطول مدى ، وأفضل تمويلا ، وتأخذ في الاعتبار التدابير اللازمة لتخفيف حدة الاثر الاجتماعي السلبي ، وتشجع بكل الطرق الأخرى ، بما في ذلك تحسين إمكانيات وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق وزيادة تدفق الموارد الخارجية إليها ، على وجود بيئة اقتصادية دولية أفضل .

١٧١
